

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالأي نيئتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/تحدادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز – المدعى عليه – /رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة/إضافة لوظيفته – وكيله  
الحقوقي طالب عارف صالح .  
المميز عليه – المدعى – / ترمن عزيز نور – وكيله المحامي حامد العزوي .

#### الإدعاء/

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه تم تعيينه بوظيفة عضو في مجلس محافظة كربلاء بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩ وبإشراف واجباته الوظيفية في المجلس كرئيس للجنة الري بموجب الأمر الإداري المرقم (٩) في ٢٠٠٤/٥/٩ الصادر من أمارة المجلس المشكلة في ذلك الوقت وقدم خدماته لأبناء محافظته لمدة ستة أشهر تقريباً وأنه بعد ذلك ورد كتاب هيئة اجتثاث البعث المرقم ١٧١٢ في ٢٦/٧/٢٠٠٤ المتضمن شموله بإجراءات اجتثاث البعث ولكن هذا الكتاب ليس قطعياً على صحة شموله بإجراءات البعث لأنه تضمن عبارة (راجين التأكد من صحة شموله بالاجتثاث) وعلى اثر هذا الكتاب وقبل التأكد من صحة مضمونه صدر قرار من المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتعيق عضويته بالقرار المرقم (٢٩٩) في ١١/٨/٢٠٠٤ وبعد فترة تم التأكد من صحة مضمون الكتاب المرقم ١٧١٢ في ٢٦/٧/٢٠٠٤ من قبل الهيئة الوطنية العليا للمساعدة والعدالة فتبين عدم شموله بإجراءات البعث وذلك بموجب الكتاب المرقم ١٤٠٥ في ٤/١٢/٢٠٠٨ الصادر من الهيئة المذكور . تظلم المميز (المدعى) بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٠ لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته وسجل بعدد واردة (٢٢٣١) في ١٧/٥/٢٠١٠ ولم يبت بالتظلم . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٩/٦/٢٠١٠ طالباً الحكم بإحساب فترة تعيق عضويته للفترة المحصورة من ١١/٨/٢٠٠٤ ولغاية ٣/١/٢٠٠٥ خدمة لإغراض التقاعد وكافة حقوقه

كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/١٢٠١٢٠١٢/٢٠١٢

القانونية الأخرى أسوة بقرانه . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ (٢٠١١/١٢/٢١) وبعد الاضبارة ٣٢١/ق/٢٠١٠ الحكم بإلزام المدعى عليه/إضافة لوظيفته باعتبار فترة تعليق عضوية المدعى للفترة من ٢٠٠٤/٨/١١ ولغاية ٢٠٠٥/٣/١ خدمة لإغراض التقاعد ورد باقي المطالب . وقد سبق للمدعي أن أقام الدعوى (١٥٢/قضاء إداري/٢٠٠٩) أمام محكمة القضاء الإداري طالباً بإلغاء القرار المرقم (٢٩٩) في ٢٠٠٤/٨/١١ واعتماد فترة تعليق العضوية خدمة له ، وقد ردت محكمة القضاء الإداري الدعوى وصنق القرار من المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المرقم ٧٥/١٢٠١٢٠١٢/٢٠١٠ . طعن المميز (المدعى عليه/إضافة لوظيفته) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحتسه التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/٤ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد ان المدعي (المميز عليه) كان عضواً في مجلس محافظة كربلاء اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١٩ وبناءً على كتاب هيئة اجتثاث البعث المرقم (١٧١٢) في ٢٠٠٤/٧/٢٦ لشموله باجتثاث البعث اصدر مجلس محافظة كربلاء كتابه المرقم ٢٩٩ في ٢٠٠٤/٨/١١ بتعليق عضويته في المجلس . ومن ثم صدر كتاب الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة المرقم (١٤٠٥) في ٢٠٠٨/١٢/٤ انه لم يتأكد شموله باجتثاث البعث فأقام الدعوى المميز حكمها أمام محكمة القضاء الإداري طالباً احتساب فترة تعليق عضويته المحصورة بين ٢٠٠٤/٨/١١ وانتهاء الدورة الانتخابية في ٢٠٠٥/٣/١ خدمة لأغراض التقاعد وان محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمها المميز القاضي بإلزام المدعى عليه (المميز) باعتبار فترة تعليق عضوية المدعى في مجلس محافظة كربلاء من ٢٠٠٤/٨/١١ ولغاية انتهاء الدورة الانتخابية في ٢٠٠٥/٣/١ خدمة لأغراض التقاعد . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المادة (١٨/ثالثاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة بالمادة (٣) من قانون التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ نصت

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيتتيدادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

يتمتع أعضاء المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية ونائبو المحافظ الذين يشغلون مناصبهم بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ راتباً تقاعدياً لا يقل عن ٨٠% من المكافأة الشهرية المحددة بموجب هذا القانون على ان لا تقل الخدمة الفعلية عن ستة أشهر... ومن نص المادة المذكورة يكون المشرع قد اوجب ان تكون مدة الخدمة لاستحقاق الراتب التقاعدي ستة أشهر خدمة فعلية وحيث ان الخدمة الفعلية التي مارس فيها المدعي (المميز عليه) واجباته فيها هي من ٢٠٠٤/٣/١٩ ولغاية تعليق عضويته في ٢٠٠٤/٨/١١ وهي أقل من ستة أشهر وان المدة بعد تعليق عضويته لا يمكن اعتبارها خدمة فعلية لأنه لم يمارس فيها مهامه وواجباته الموكلة إليه خلالها. ومن كل ما تقدم يكون الحكم المميز اذ قضى بإلزام المميز عليه باعتبار فترة تعليق عضوية المدعي في مجلس المحافظة ولغاية انتهاء الدورة الانتخابية في ٢٠٠٥/٣/١ خدمة تقاعدية تحتسب لأغراض التقاعد كان غير صحيح ومخالف لأحكام المادة (١٨/ثالثاً/أ) من القانون المشار إليه أعلاه وبالتالي يكون الحكم المميز قد صدر خلافاً لأحكام القانون فقرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لاتباع ماتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١/٣٠.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو الثمن